بيان رسمى للنيابة العامة:

على صبرى كان الرأس المدبر للمؤامرة والمحرك الأول لها

—

الأهرام : 71/5/26

بقلم: الأهرام

أذاعت النيابة العامة أمس أنه " تبين من الأوراق والوثائق التى ضبطت نتيجة التفتيش الواسع الذى قامت به النيابة العامة بمنازل السادة شعراوى جمعه وسامى شرف وعبد المحسن أبو النور أن السيد على صبرى كان هو الرأس المدبر للمؤامرة والمحرك الاول لها " .

وأضاف السيد محمد شوقى محمود رئيس النيابة بمكتب النائب العام والذى أذاع البيان " أن التحقيقات أوضحت أيضا الدور الرئيسى الذى قام به كل من عبد الهادى ناصف وصبرى مبدى عضوى مجلس الأمة السابقين فى تنفيذ المؤامرة " .

وقد استوجب التحقيق فى قضية فتح خزينة منزل القائد الخالد جمال عبد الناصر وسرقتها تفتيش مكتب السيد سامى شرف وسكرتيره محمد عبد الحميد السعيد يمنى الاتحاد الاشتراكى العربى .

وقد تلقى المستشار محمد ماهر حسن النائب العام عدة بلاغات تتعلق بالمؤامرة التى كان ينوى المتهمون القيام بها وتؤكد الدور الذى قام به كل منهم . وقد أمر بتحقيق هذه البلاغات واتخاذ اللازم نحوها" .

ولقد أمر النائب العام بالتحفظ على جميع أموال المقاومة الشعبية المودعة فى البنوك وطلب من محافظ البنك المركزى موافاته بكشوف كاملة عنها والأسماء التى قيدت تلك الأموال لحسابها وحركة السحب منها .

النائب العام يطلب :

- **حجم المبالغ التى سحبت من أرصدة الاتحاد الاشتراكى ابتداء من يوم 15 مايو الحالى .**
- **حركة التعامل فى حسابات الاتحاد الاشتراكى بالبنوك ابتداء من أول مارس الماضى .**
- **خبراء من الإذاعة والتليفونات لتفريغ 300 شريط مسجل عثرت عليها حملة التفتيش فى منازل الوزراء السابقين والمسئولين السابقين فى الاتحاد الاشتراكى .**

طلب المستشار محمد ماهر حسن النائب العام من السيد وزير الاقتصاد ، أمس ، موافاته على وجه السرعة بكشوف مبين فيها الحسابات المودعة فى البنوك باسم الاتحاد الاشتراكى موضح بها حركة التعامل فيها خلال الفترة من أول مارس حتى الآن لدراستها .

كذلك صدرت التعليمات إلى جميع فروع البنوك بالمحافظات والمدن بتحديد حجم المبالغ التى سحبت من يوم 15 مايو الجارى من أرصدة الاتحاد الاشتراكى المودعة فى هذه الفروع وأسماء الأشخاص الذين سحبوها والغرض من السحب .

وسوف يتم تجميع كافة الأموال المودعة باسم الاتحاد الاشتراكى فى كافة فروع البنوك بالمحافظات والمدن حتى يمكن إعداد تقرير اجمالى عن مجموع هذه الأموال لتقديمه إلى البنك المركزى الذى سيقوم بدوره برفعه إلى السيد محمد عبد الله موزتان وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لتقديمه إلى المستشار محمد ماهر حسن النائب العام الذى طلب من محافظ البنك المركزى أول أمس تجميد أموال الاتحاد الاشتراكى .

وقد قامتا المراكز الرئيسية للبنوك بأخطار جميع فروعها تليفونيا بقرار وزير الاقتصاد الخاص بتجميد أموال الاتحاد الاشتراكى المودعة لديها لسرعة تنفيذ هذا القرار .

وطلب النائب العام من السيد مدير عام مراقبة النقد ندب أحد خبراء النقد لفحص العملات الأجنبية التى ضبطت بمسكن فريد عبد الكريم وتبيها وذلك بعد أن ضبطت النيابة كميات منها .

وبدأ صفوت عباس وكيل أول النيابة منذ مساء أمس فى سؤال عبد الهادى ناصف عضو مجلس الأمة السابق واحد الأعضاء البارزين فى الجهاز الخاص .

وقد عكف محمد حلمى العزاوى وشفيق يوسف محمد المحاميان العامان منذ صباح أمس على الإطلاع فى محاضر التفتيش التى وردت من السادة أعضاء النيابة وضباط الشرطة، و الإطلاع على الأوراق والإحراز التى ردت فى هذه المحاضر وفحصها تمهيدا لدراستها ومعرفة مدى اتصالها بالتحقيقات الجارية .

وبلغت جملة الشرائط التى عثر عليها وكلاء النيابة أثناء تفتيشهم لمنازل المتهمين فى قضية المؤامرة 300 شريط .

وقد استعانت النيابة العامة بخبراء من مصلحة التليفونات إلى جانب الإذاعة لتفريغ هذه الأشرطة .

ومن ناحية أخرى بلغ عدد المذيعين والمسئولين الذين قام الأستاذ سليمان عبد المجيد وكيل أول النيابة سؤالهم فى الجانب من المؤامرة الذى كان سينفذ فى الإذاعة محطة العرب 13 شخصاً وقد أثر المحقق بحبس اثنين منهم فقط و أفرج عن الباقين .

كذلك فقد شملت التحقيقات الجارية فى موضوع المؤامرة عددا من أمناء المكاتب التنفيذية بالقاهرة .

كما شملت عددا من أعضاء المنظمة الشباب بلغ عددهم 10 شخصا .. ولا يزال التحقيق مستمراً بأسبقية موقف الذين يشملوا والإفراج ممن لا يثبت ضده شيء .

وأمس واصل عبد المعطى عبد الرحيم رئيس النيابة و عدلى حسين وكيل النيابة التحقيق فى واقعة ضبط المقر السرى للتنظيم الخاص بعابدين .. وقد كشف التحقيق مع جمال زكى المسئول عن إدارة المقر فى حقائق خطيرة أعطت صورة لأسلوب العمل وكيف كان أفراد التنظيم الخاص وهذه المؤسسات مهما صغر شأنهم- يتحكمون فى هذه المؤسسات إلى مديريها و رؤساء مجالس إدارتها واتخاذ القرارات التى تمس صاحب العمل إلا بمشورتهم وبتعليمات بالموافقة أو الرفض .. وقد أتضح أن جانبا من نشاط التنظيم الخاص مركز تماما لجانب التجسس التليفونى فى إرهاب المواطنين .

وقد أكد مسئول المقر السرى ذلك ، وقال أن من بين التدبيرات الرسمية التى كانت تصدر من المقررين لأعضاء التنظيم الانتشار بين العاملين فى كل وحدة اقتصادية وأحيانا

الأسماء الشخصية لمديريها و ذوى المراكز الحساسة فيهـا . وكتابـة تقـارير بهـا لاذلال أصحابها بها وإخضاع لهم وترفع هذه التقارير إلى لجنة برياسة محمد سيعد عبد المنعم رئيس التنظيم الخاص بعابدين الذى يرفعها إلى رئيسه المباشر فى التنظيم .

وقد تم ضبط جميع التقارير المقدمة من التنظيم الخاص فى منطقة عابدين ضد مديرى بعض البنوك والشركات وكبار الموظفين بها وتصمم معلومات خاصة عن كل واحد مـنهم ، تتصل بتصرفاته الشخصية ووسائل تاما نفس المعلومات التى كان يجرى تسـجيلها بواسـطة المراقبة التليفونية ..

وقد كشفت هذه التقارير عن السر فى عدم قيام هؤلاء بمهامهم إلى الوجه الأكمـل . وقد قامت النيابة بالتحفظ على هذه التقارير ولن اسمح لأحد بالإطلاع عليهـا إلـى أن تـم إحراقها .

وقال مسئول المقر السرى بعابدين أن كثيرين من أعضاء التنظيم الخاص لم يكونـوا راضين عن أسلوب الجهاز فى مراقبة المواطنين وكانوا يتخلفون عن حضـور اجتماعاتـه عمدا وأنه يمكنه الإرشاد عن الطريقة التى يمكن بها معرفة هؤلاء الأعضاء الذين عارضـوا هذا الاتجاه من الأعضاء الذين سايروه .

من بينها 58 شريطا فى مسكن عبد الحميد السعيد سكرتير السيد سامى شرف وقد تبين أنهـا سجلت عدة اجتماعات خاصة بالتنظيم الخاص .

www.anwarsadat.org